ELQarar® For Scientific Research | Refereed Journal | Issue 5, Vol 2, Year 1 | May 2024
ISSN 3006-7294

تأثير الفساد على الإعلام ووسائله

إعداد:

الباحثة ريما داغر | لبنان

طالبة دكتوراه في العلوم السياسية | المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية والإدارية والأقتصادية في الجامعة اللبنانية

مستخلص البحث

يعالج هذا البحث مسألة الإعلام وأهميته في العملية الديمقراطية وممارسة الحريّات.

وإن الإعلام بوسائله المتعددة وخصائصه العديدة، يتأثر بشكلٍ مباشرٍ وسلبي بالفساد المستشري، وهو ما يعاني منه لبنان.

ففي خضم الحركة الإعلامية الموسعة وتأثيرها على الرأي العام، تصبح وسائله أداة من أجل تزوير الحقائق وتحوير النصوص لغايات سياسية، طائفية، بعيدة عن الحقيقة.

إن بُعد الفساد التاريخي في لبنان، وتجذّره في المؤسسات، والطائفية المترسخة في النفوس والمنعكسة على الممارسات، جعلا من الإعلام وسيلة للتعبير عن هذه الآفات وتشريعها حتى الدفاع عنها.

وبالرغم من القوانين والنصوص الداعمة للحريات والتي وضعت حداً للتجاوزات في الإعلام والإعلان، إلا أن وسائل الإعلام اللبنانية اليوم تتشارك مع المواطنين ومع متابعيها النوايا

الطائفية والتوجهات السياسية وتنشر أخبارها تحت مظلة محسوبيات تتبع لها هذه الوسائل.

هناك طرق تتمثل بقوانين وخطوات من الواجب اتباعها ليتخلص الإعلام اللبناني من تأثير الفساد عليه، فتُمارس الحريات التي هي من أسس العمل الإعلامي الشريف والحر.

Abstract

This research addresses the issue of the media and its importance in the democratic process and the exercise of freedoms.

The media, with its many means and characteristics, is directly and negatively affected by rampant corruption, which Lebanon suffers from.

In the midst of the expanding media movement and its influence on public opinion, its means become a tool for falsifying facts and altering texts for political and sectarian ends that are far from the truth.

The historical dimension of corruption in Lebanon, its rootedness in institutions, and the sectarianism entrenched in souls and reflected in practices, have made the media a means of expressing these evils, legitimizing them, and even defending them.

Despite the laws and texts supporting freedoms that put an end to abuses in the media and advertising, the Lebanese media today share sectarian intentions and political tendencies with citizens and their followers and publish their news under the umbrella of patronage to which these media belong.

There are ways represented by laws and steps that must be followed in order for the Lebanese media to get rid of the influence of corruption on it, and to exercise the freedoms that are among the foundations of honorable and free media work.

المقدمة:

لا يمكننا الحديث عن ديمقراطية في بلد ما، ما لم تتوفّر فيه كافة عوامل الحرية والتعبير عن الرأي، إضافة إلى المشاركة السياسية للشعب التي تتجلّى بأبهى صورها وهي الانتخابات.

وللتعبير عن الحرية، يلزمنا وسائل إعلامية حرّة تعبّر عن آرائها، وتكون متاحة أمام الرأي العام لتكوين رأيه في ما يحدث على الساحة السياسية والاجتماعية.

ولبنان كبلد ديمقراطي، تتنوّع فيه وسائل التعبير عن الرأي، ويُمارس فيه حق الاقتراع، يظهر جليّاً تعدّد وسائل الإعلام الذي يعكس التعددية الحزبية الموجودة على الساحة اللبنانية.

لكن من المهمّ، للتعبير عن الآراء بشكل سليم، مع احترام آراء الآخرين، على وسائل الإعلام أن تتسم بالموضوعية والدقة والنزاهة. فلا تدخل إليها الدعاية المغرضة والمحسوبيات السياسية والعشوائية في التعبير عن الرأي.

لذلك، وُجب تنظيم الإعلام والإعلان الانتخابي بطريقة يتساوى فيه جميع المرشحين أمام الرأي العام، عن طريق إطلالاتهم على الشاشات، وخطاباتهم الانتخابية والدعاية التي تبدأ قبل الانتخابات وتستمرّ حتى يومه.

وبالنظر إلى الواقع اللبناني،

وما بين ممارسة الإعلام لدوره في العملية الانتخابية تحت سقف قانون الإعلام والإعلان الانتخابي،

وما بين الواقع السياسي الذي ينعكس حتماً على هذه الوسائل ويعطّل دورها الأساسي،

إلى أي مدى نستطيع الحديث عن استقلالية الإعلام؟

وما هو تاثير الفساد على وسائل الإعلام التي بدورها تستطيع محاربته؟

لمعالجة هذه الإشكالية، اتبعنا المنهج التحليلي في بحثنا وقسّمناه إلى فصلين وكل فصل إلى

قمسين. تناول الفصل الأول بقسميه أهمية ومفاهيم وسائل الإعلام، والفصل الثاني بقسميه الفساد والإعلام في لبنان.

الفصل الأول: أهميّة ومفاهيم وسائل الإعلام

يزداد دور وسائل الإعلام والاتّصال اليوم وبخاصّةٍ في المرحلة الانتقاليّة التي يعيشها لبنان نظراً لمواكبة الجمهور للأحداث وتطوّراتها.

بعد أحداث 17 تشرين الأوّل 2019، تزايد دور الإعلام، وصُنّف بالموجّه المساعد والمواكب للتحرّكات في الشارع من خلال نقل الأحداث والتعليق عليها وتحليلها، كما من خلال إعطاء المنبر لقياداتٍ أو لأشخاصٍ يتفاعلون مع الرأي العامّ ويسوّقون لاتّجاهاتٍ إجتماعيّةٍ وسياسيّةٍ ودينيّة إلخ.

تميل حضارة التقنيّة إلى فرض نفسها في كافّة دول العالم في القرن العشرين، من خلال الدور المتزايد الذي تلعبه وسائل الإعلام. وقد أثّر هذا التطوّر السريع على الجمهور نظراً للدور الذي تلعبه في المجتمع الحديث.

وأصبحت قوّة وسائل الإعلام غير محدودةٍ نظراً لآثارها في الحياة الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة والترفيهيّة على حدٍّ سواء.

وإنّ لاتّجاهات وسائل الإعلام في زمن التغيير أهميّةً كبرى، كونها على تواصلٍ مع الجمهور ولأنّها تؤثّر على آرائه وتوجّهاته خاصّةً البرامج الاستقصائيّة الإصلاحيّة منها.

إذا، يُلاحَظ أنّ للإعلام رسالةً مهمّةً يؤدّيها في خدمة الفرد والمجتمع، ومحور رسالته التحلّي بالمسؤوليّة خلال تأدية العمل الإعلامي، الذي يُفترض أن يرتكز على الالتزام بالقوانين بهدف نشر الوعي المجتمعي لبناء الإنسان على أُسس المواطنة الصحيحة.

القسم الأول: أنواع وخصائص وسائل الإعلام وضوابطها:

تتعدّد أنواع وسائل الإعلام في عصرنا الحالي، ونجد من بينها ثلاثة أنواع:

- الإعلام المرئي ويُقصد به التلفزيون.
- الإعلام المكتوب (المطبوع) كالصّحف والمجلّات وغيرها.
- الإعلام المسموع كالإذاعة أو الراديو.
- شبكة الإنترنت والإعلام الإلكتروني.

أ- الإعلام المرئي:

يُقصد به كلّ عمليّة بثٍّ تلفزيوني[1] تصل للجمهور أو لفئاتٍ معيّنةٍ بإشاراتٍ أو صورٍ أو أصواتٍ أو رسوماتٍ لا تتّسم بالمراسلات الخاصّة وذلك بواسطة المحطّات والقنوات وغيرها من التقنيّات الحديثة من وسائل البثّ والنقل التلفزيوني أو الإذاعي.

- تاريخ التلفزيون[2]

1880-1881 طرح الباحثون جورج كاري وأدريانو دي بايف وقسطنطين سيلنك فكرة أنّه يمكن للمرء أن ينقل صورةً متحرّكةً عبر جهاز إرسال.

في 30 أكتوبر 1925، أجرى جون لوجيه أوّل تجربةٍ لنقل الصُّور في لندن.

في 28 ديسمبر 1932، نفّذ رينيه بارتيلمي برنامجاً تجريبيّاً بالأبيض والأسود.

في عام 1967 بدأ البثّ الملوّن.

في عام 1996 انطلقت الفضائيّات.

- تعريف التلفزيون، دوره وتأثيره:

1- يزنعلا، دمحم- ىدتنم ربنملا يمدقتلا: لئاسو لصاوتلا يعامتجلاا ملاعلإاو يديلقتلا- طابش 2024
2- الدكتور بديع ابو جودة والصحافي ربيع داغر - عصر الإعلام- طبعة أولى 2016- ص. 30

ظهر التلفزيون بعد الإذاعة المسموعة، وهو من وسائل الإعلام التثقيفيّة والترفيهيّة حول العالم.

ينفرد هذا الجهاز بميزتَين عن سائر وسائل الإعلام الأخرى وهما: الصورة الحيّة والصوت الطبيعي، ممّا يجذب إليه أكبر عددٍ ممكنٍ من المشاهدين؛ وقد عرّفه العالم الألماني «غوتمبارغ» بأنّه: التعبير الموضعي عن ذهنيّة وروح وميول واتّجاه البلدان؛ وهي تتّخذ منه وسيلةً لعرض القيَم المجتمعيّة والإحاطة بالتطوّرات والأخبار.

والتلفزيون هو إحدى وسائل الإعلام الإخباريّة في المجتمع الغربي؛ وتتمتّع البرامج التلفزيونيّة بجماهير قويّةٍ جدّاً، ولكن لا تتمتّع دوماً بسمعةٍ طيّبة، لأنّ البعض يمكن أن يكون غير راضٍ عن التحليلات أو يراها متحيّزةً في اختيار الضيوف والجمهور المرافق في الأستديو بالإضافة إلى اجتزاء المعلومات في بعض الأحيان وتظهير الجانب الذي يرضي سياسة المحطّة.

– دور التلفزيون:

يُعتبر التلفزيون وسيلةً مستخدمةً على نطاقٍ واسعٍ في معظم الدّول الغربيّة، ويتراوح استعمال هذه الوسيلة من ثلاث إلى أربع ساعاتٍ في اليوم، ممّا يعني أنّ مسألة تأثير التلفزيون على المواطن الذي يستخدمه مهمّةً خصوصاً في الأمور المتعلّقة بتكوين الرأي السياسي والاجتماعي لدى المشاهدين.

لا شكّ أنّ قسماً من الرأي العامّ مقتنع أيضاً بقوّة تأثير التلفزيون في الظواهر الهامّة؛ فيظهر نجاح التلفزيون في الأحداث الشعبيّة، على سبيل المثال مونديال كرة القدم عام 1998 الذي حشد 37 مليار مشاهد.

إنّ هذه الأمثلة تُثبت تأثير تقنيّات النشر التي طوّرها التلفاز، والذي يُعتبر عنصراً فاعلاً في إقناع المواطنين بقبول الأفكار.[3]

3- Hermans, Michel- “ La télévision : un média populaire puissant et dangereux?” - université de Liège- 2001

- تأثير التلفزيون كوسيلةٍ إعلاميةٍ جماهيريّة:

يعتبر البعض التلفزيون من أهمّ الوسائل الإعلاميّة الجماهيريّة، لأنّه يجمع بين الصوت والصورة والحركة، ممّا يُكسبه القدرة على التأثير المستمرّ في الجماهير وإكسابهم أنماطاً سلوكيّةً جديدة، وذلك نتيجةً لقضائهم الساعات الطويلة في مشاهدة البرامج المتنوّعة واعتماده على أسلوب السلاسة والتشويق وعرض المواضيع والأحداث بطريقةٍ يستميل من خلالها المشاهدين على اختلاف أعمارهم ومستوياتهم الفكريّة والثقافيّة.

كما يُصنَّف التلفزيون كمؤسّسةٍ تبثّ البرامج المباشرة وغير المباشرة، وهو فنّ تقديم أكثر من فنّ تمثيلٍ لأنّه يمكن للمتلقّي تسجيل رسالة المستلم دون أن يتمكّن من الردّ عليها، لذلك تعتبر هذه الوسيلة كسلطةٍ تساهم في تشغيل القوّة على المشاهد، إذ يصبح المشهد سلطةً مسيطرةً على المتلّقي فتصلهُ الرسالة دون إذنٍ منه.

من هنا، يمكن اعتبار أنّ التلفزيون وسيلة تستخدم لإقناع المتلقّي، ممّا يؤدّي إلى الهيمنة الاجتماعيّة عبر خلق رأيٍ عامٍ مهيمنٍ ومختلف.

تُظهر دراسة أجرتها المفوضيّة الأوروبيّة في عام 1996، المكانة الهامّة التي يحتلّها التلفزيون في الحياة اليوميّة للمواطنين الأوروبيّين. [4]

- الأخبار التلفزيونيّة:

أصبح التلفزيون وسيلةً إعلاميّةً ذات أهميّةٍ لأنّه وسيط يؤدّي إلى تغييرٍ جذريٍّ في العادات، خصوصاً أنّ نشرات الأخبار المسائيّة تستقطب أكبر عددٍ من المشاهدين الذين ينتظرونها لمعرفة الأحداث الجديدة. إذ إنّ الصورة تدخل في مخيّلة الأشخاص أي المتلقّين وتترسّخ في أذهانهم.

- خصائص بثّ المعلومات المتلفزة:

4- Hermans, Michel- " La télévision : un média populaire puissant et dangereux?" - université de Liège- 2001

يجب أن تحترم المعلومات التلفزيونيّة تعدّديّة الآراء عندما يكون الموضوع مثيراً للجدل، ويجب على الإعلامي أن يتدخّل في الوقت المناسب عندما يعبّر الضيف عن رأيٍ يتعارض مع القانون.

كما أصبح للتلفزيون دور مهمّ في التنشئة الاجتماعيّة.

ب- الإعلام المسموع:

تُعتبر الإذاعة المسموعة من أكثر وسائل الثقافة ذيوعاً وانتشاراً، وهي تختلف عن الوسائل الأخرى من ناحية الانتشار والأهميّة كونها تتخطّى الحواجز وتصل إلى كلّ مكان. ويساعد على انتشارها سهولة انتقائها من جهة، وتلبيتها لمعظم الرغبات من جهةٍ أخرى، ممّا يعطيها فرصة التأثير المستمرّ.

تخاطب الإذاعة عقول السامعين بغضّ النظر عن مستوياتهم الثقافيّة والعلميّة والفكريّة، وهي تعتمد على الكلمة المسموعة والتأثيرات الصوتيّة بالدرجة الأولى، وتوفّر لجماهيرها البرامج المتنوّعة كالبرامج الأدبيّة والتاريخيّة والفنيّة والدينيّة والترفيهيّة.

إضافةً إلى ذلك، فإنّ ساعات البثّ الاذاعي كثيرة مقارنةً مع وسائل الإعلام الأخرى، ويمكن سماعها في أيّ مكانٍ وزمانٍ نظراً لسهولة توافرها.

ويعود اختراع الإذاعة المسموعة إلى تجارب ومحاولات، لكنّ الفصل الأوّل يعود إلى الفيزيائي العالمي غوليليو (Marcont Gholilio 1837–1874) الحائز على جائزة نوبل سنة 1909، والذي تمكّن – لأوّل مرّة – من استخدام هذه الوسائل اللاسلكيّة بواسطة موجاتٍ مركزيّةٍ منذ العام 1896. كما اهتمّ بتطوير هذه الوسيلة باحثون آخرون، على رأسهم Fessenden الذي بثّ عام 1906 – ولأوّل مرّة – الصوت الإنساني عبر الاذاعة، بالإضافة إلى بعض القطَع الموسيقيّة.

ثمّ تلاه Foste باستخدام برج إيفل في باريس عام 1908 للإرسال الإذاعي.

وأدّى ظهور الحرب العالميّة الأولى إلى تجميد طاقات هؤلاء الباحثين، ممّا أخّر تطوير هذه الوسيلة. ولكن، بعد عودة السلام عاد نشاطهم وكان الروس والألمان أوّل من قاموا باستخدامها كوسيلةٍ للدعاية الدوليّة لتعمل إلى جانب الديبلوماسيّة.

وفي سنة 1920، أنشأت شركة «ونستن كهوس» محطّةً إذاعيّةً كبرى في الولايات المتّحدة الأميركيّة. وفي سنة 1922، شهدت فرنسا ميلاد محطّة «إيفل»، وأصبح هناك إذاعات في تسعة عشر بلداً أوروبيّاً.

وقد اهتمّت الحكومات بالإذاعات بشكلٍ كبيرٍ بعد ملاحظتها للدور الهائل الذي تلعبه والرواج الواسع الذي تلقاه في العالم أجمع، وبعد ذلك وضعت هذه الحكومات قوانين وأنظمةً للإذاعات الداخليّة والوطنيّة.

وتقرّر استعمال الإذاعات للتثقيف والترفيه، وتمّ تقسيمها إلى نوعَين أساسيَّين، حيث أخذ بعض الدول بالنظام الأوّل المتمثّل بالإذاعات الخاصّة والنظام الثاني المتمثّل في الإذاعات الوطنيّة الرسميّة إضافةً إلى دولٍ عملت بالنظامَين معاً.

ج- الاعلام المكتوب:

يُعتبر الإعلام المكتوب أقدم أشكال وسائل الإعلام، ويتضمّن الصّحف والمجّلات والنشرات الإخباريّة وغيرها من الموادّ المطبوعة. وجميع هذه المنشورات تُعرف باسم وسائل الإعلام المطبوعة، وهي نافذة على العالم لأنّها تهتمّ بنقل أخبار العالم أجمع من سياسيّةٍ واقتصاديّةٍ واجتماعيّةٍ وفكريّةٍ وأدبيّةٍ وحوادث أو كوارث طبيعيّةٍ ورياضيّةٍ وحتّى ترفيهيّة، وهي وسيلة تتّسم بالحيويّة كونها تتّصل بالحياة اليوميّة للأفراد والحالة الاجتماعيّة للمجتمعات. وقد عرفت هذه الوسيلة الإعلاميّة تطوّراً وازدهاراً واسع النطاق على مرّ العصور.

وقد جاءت هذه الصحافة كاستجابةٍ لسدّ حاجة اطّلاع الأفراد على الأحداث والأحوال حول العالم بعد أن كانت لكلّ أمّةٍ أو بلدٍ طريقته الخاصّة به في استقصاء أو جمع المعلومات والأخبار

لمعرفة مستجدّات حكومتهم وبلدهم.

ومع تقدّم المعرفة، تحسّنت الصحافة وكثر جمهورها، ولكنّها تبدو اليوم مهدّدةً بالتحديّات الناتجة عن سرعة التقدّم وتحوّل أشكال الحياة.

د- شبكة الإنترنت والإعلام الإلكتروني:

ولدت شبكة الإنترنت في الولايات المتّحدة الأميركيّة في الستّينيّات، من جذورٍ عسكريّةٍ وجامعيّة؛ ونمت بدون تصميمٍ استراتيجيٍّ مسبق. فهي ليست وليدة إرادة دولةٍ معيّنةٍ أو هيئةٍ أو مرجعيّة، خُصّصت أموال لتكوين بنيتها التحتيّة الخاصّة بها كما حصل مثلاً بالنسبة إلى الشبكات التلفزيونيّة بواسطة الكابل أو بالنسبة إلى المحطّات الفضائيّة بواسطة الأقمار الصناعيّة.

نشأت شبكة الإنترنت من شبكتَي اتّصالاتٍ أميركيّتَين مستقلّتَين: الأولى تعود إلى وزارة الدفاع الأميركيّة، والثانية إلى الجامعات الأميركيّة. وكان الهدف في ذلك الحين تأمين شبكة اتّصال، لا يمكن قطعها نتيجة وقوع عمليّات تخريبٍ أو نشوب حربٍ مفاجئة. وكذلك، إيجاد وسيلةٍ تضمن إرسال التعليمات حول الرمايات بين مراكز المراقبة وبين قواعد إطلاق الصواريخ في حال وقوع هجومٍ عسكريٍّ يدمّر جزءاً من شبكات الاتّصالات التقليديّة.

وقد تمّ تمويل كلفة البنية التحتيّة لشبكة الإنترنت التي ربطت مجموعةً من شبكات الاتّصال، من قبل هيئاتٍ وجهاتٍ مختلفةٍ امتلكت كلّ منها شبكته الخاصّة، ثمّ جرى ربط هذه الشبكات لاحقاً بشبكة الإنترنت.[5]

لهذا السبب، ليس لشبكة الإنترنت – مبدئيّاً – مركز قيادةٍ أو سلطة مركزيّة مطلقة تتحكّم بها، كونها تأسّست في الأصل على مبدأ الإستعانة بشبكاتٍ قائمةٍ وموجودة، إذ هي في الواقع «اتّحاد» فيما بين شبكات اتّصالٍ تغطّي مجمل الكرة الأرضيّة تقريباً.[6]

5- عيسى، طوني- التنظيم القانوني لشبكة الانترنت، دراسة مقارنة في ضوء القوانين الوضعية والاتفاقات الدولية- 2001- بيروت- صادر- ص. 46
6- المرجع السابق- ص. 41

القسم الثاني: ضوابط العمل الإعلامي:

نتيجة تأثير الإعلام في الرأي العامّ، صيغت ضوابط للعمل الإعلامي، وهي إمّا ضوابط غير إراديّة، وتتمثّل بمجموعة النُّظم والقوانين التي ترعى العمل الإعلامي، أو ضوابط إراديّةٍ تتمثّل بمجموعة القيَم والمبادئ الأخلاقيّة.

أ- الضوابط الأخلاقيّة

بدأ تدوين أخلاقيّات العمل الإعلامي ومواثيق الشرف وقواعد السلوك المهنيّة في بداية عشرينيّات القرن الماضي. ونشهد الآن أقلّ من خمسين دولةً من أصل 200 دولةٍ في العالم لديها أنظمة متطوّرة في الإتّصال الجماهيري ذات مواثيق لأخلاقيّات المهنة.[7]

ما هي إذن أخلاقيّات الوظيفة في مواجهة الفساد؟

يقول باروخ سبينوزا[8]* إنّ المصلحة العامّة هي القانون الأعلى الذي ينبغي أن يخضع له كلّ قانونٍ آخر، سواء كان إلهيّاً أو بشريّاً. والدفاع عن المصلحة العامّة هو قيمة أخلاقيّة لدى المجتمعات والأفراد، لكن حين نتكّلم عن الأخلاق يُقال إنّها في أزمة، بدليل أنّ سلّم القيَم الإنسانيّة لم يعد يُحسب له أيّ حساب، إذ أصبح الفساد يسود ممارسات الأنظمة السياسيّة وبالتالي أنظمتها الإداريّة ومرافقها.

إنّ ظاهرة الفساد التي ترتبط بمفهوم معايير السلوك الأخلاقي على سبيل المثال الرشوة والاختلاس من المال العامّ واستغلال النفوذ والمحسوبيّة والتزوير وما إلى ذلك، هي انحراف عن المعايير الأخلاقيّة في التعامل وإلغاء – إلى حدٍّ كبير – من مفهوم المواطنة الذي يعني انتماءً جغرافيّاً أو انتساباً عرقيّاً أو مناطقيّاً، بمعنى أنّها شعور بالانتماء إلى جسمٍ سياسيٍّ اسمه الدولة، يكفل حقوقاً ويرتّب واجباتٍ متساويةٍ بين الناس يقرّها الدستور وتضمنها التشريعات

7- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي- أخلاقيّات ومبادىء العمل الصحافي والإعلامي- القاهرة 2016- ص.
8- Baruch Spinoza هو فيلسوف هولندي من أهم فلاسفة القرن السابع عشر. ولد في عام 1632 في أمستردام، وتوفي في عام 1677 في لاهاي.

والقوانين ويراقب سلوك الفرد ضمن ثقافةٍ سياسيّةٍ مبنيّةٍ على الوعي والإرشاد.

ب- الضوابط القانونيّة للعمل الإعلامي:

أبرز الضوابط القانونيّة للعمل الإعلامي، ما نصّ عليه قانون تنظيم البثّ التلفزيوني والإذاعي في لبنان رقم 382 تاريخ 2 تشرين الثاني من العام 1994، والذي فرض على المؤسّسات التلفزيونيّة والإذاعيّة والإعلاميّة التقيّد بشروط الترخيص وبالأحكام القانونيّة النافذة تحت طائلة اتّخاذ العقوبات المناسبة بحقّها، ومنها: وقف المؤسّسات الإعلاميّة عن البثّ الإخباري لمدّة سنةٍ تقريباً.

أمّا قانون المطبوعات الصادر بتاريخ 1962-9-14؛ فقد نظّم العمل الإعلامي المكتوب.

ج- البروتوكولات الأخلاقيّة للعمل الإعلامي:

وُضعت البروتوكولات والمواثيق الأخلاقيّة للعمل الإعلامي لأهدافٍ عديدةٍ منها:

- التوصيف لطبيعة العلاقة بين الإعلاميّين والمجتمع، وبين بعضهم البعض.

- تقديم الإرشادات والتوصيات للإعلاميّين، بما يُساهم في إصدار الأحكام الصحيحة حول المواقف والقرارات التي تؤثّر في عملهم وحياتهم:

على الصحافيّين والإعلاميّين أن يعرفوا من هم؟ وما أهدافهم؟ وما المعايير التي يعملون بها؟ وما امتيازاتهم وواجباتهم؟...

د- التزام الإعلاميّين بالمواثيق الدوليّة:

تتضمّن المواثيق الأخلاقيّة والبروتوكولات الإعلاميّة مجموعةً من المبادئ والقيَم الأخلاقيّة التي تحضّ الإعلامي على الامتناع عن القيام بعملٍ غير أخلاقي، لأنّ مهنة الإعلام مسؤوليّة خطيرة.[9]

9- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي- مرجع سابق.

الفصل الثاني: الفساد والإعلام في لبنان

إنّ الفساد مشكلة معقّدة لا تأخذ أشكالاً متعدّدةً وحسب كالرشوة والمحاباة والزبائنيّة والاختلاس وإساءة استخدام السلطة العامّة، بل تتداخل مع جرائم أخرى مثل الغشّ والسرقة والتهرّب الضريبي وتبييض الأموال.

فلا بدّ من تحديد مفهوم الفساد كموضوعٍ تتداخل فيه أبعاد كثيرة بما فيها الأبعاد السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة والتاريخيّة والقانونيّة والإداريّة والأمنيّة؛ بالإضافة إلى ذلك فهو موضوع على درجةٍ عاليةٍ من الخطورة.

والفساد لغةً هو إلحاق الضرر بالغير، ومصدره: فسد. وهو آفة عالميّة خطيرة تلتهم ثروة الشعوب وتتربّص بمقوّمات الأوطان والدّول، مهدّدةً أمنها الاجتماعي ونموّها الاقتصادي ونظامها السياسي وأداءها الإداري ومختلف عناصر تطوّرها. [10]

إلى ذلك، فقد تعدّدت التعريفات التي تحدّثت عن مفهوم الفساد ومن أبرزها منظّمة الشفافية الدوليّة التي اعتبرت الفساد إساءة استعمال السلطة الموكّلة لتحقيق مكاسب خاصّة. وهذا لا يتضمّن فقط المكاسب الماليّة بل يتضمّن أيضاً المكاسب غير الماديّة، مثل تعزيز السلطة السياسيّة.

وفي لبنان، تبنّت لجنة الإدارة والعدل (في إطار مشروع الاستراتيجيّة الوطنيّة لمكافحة الفساد 2017) النيابيّة مفهوماً للفساد بأنّه استغلال السلطة أو الوظيفة أو العمل المتّصل بالمال العامّ بهدف تحقيق مكاسب أو منافع غير مشروعة، سواء بصورةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرة.

القسم الأول: أنواع الفساد وبعده التاريخي في لبنان:

شهد لبنان بين العامَين 1958 و1964 محاولةً من قبل الرئيس فؤاد شهاب لإصلاح بنية الدولة بعد انتهاء فتنةٍ مسلّحة، وذلك من أجل وضع برنامجٍ إصلاحيٍّ شامل، والقيام بإنجازاتٍ

10- مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية- مشروع الاستراتيجيّة الوطنيّة لمكافحة الفساد، 2020- 2025- تاريخ الدخول -3-23 2024

عديدةٍ وبخاصّةٍ من خلال برامج إجتماعيّةٍ إنمائيّة؛ وقد أثارت إصلاحاته معارضةً من الفئات التقليديّة الحاكمة، التي شعرت بأنّ أُسس هيمنتها قد تتزعزع من جرّاء الإصلاحات، فشكّلت حِلفاً لمواجهة الشعبة الثانية التي اتُّهمت بتدخّلها في الحياة السياسيّة والاقتصاديّة، وأصبحت تدّعي بأنّ هويّة لبنان الديمقراطيّة مهدّدة بالزوال.

ومهّد اتّفاق الطائف في العام 1990 (بتعديلاتٍ دستوريّة) لتعديل صيغة التحاصص بين السلطات. فظهرت ثلاثيّة الترويكا التي سعّرت المساومات والزبائنيّة في التعيينات في المناصب الرسميّة، فأصبحت المؤسّسات تتلقّى صنع القرار عوضاً عن أن تكون جزءاً منه، حيث تمتّع رؤساء الجمهوريّة ومجلس النوّاب ومجلس الوزراء بسلطاتٍ كبيرةٍ أدّت إلى مزيدٍ من المساومات والزبائنيّة، وأصبحت التعيينات الإداريّة والقضائيّة والسياسيّة مرتبطةً بهذه الشخصّيات الثلاث.

أما أنواع الفساد فهي عديدة:

- الفساد السيّاسي.
- الفساد الإداري.
- الفساد المالي.
- الفساد الاقتصادي.
- الفساد الفكري والثقافي.
- الفساد الإجتماعي.

- **<u>الفساد السياسي</u>:** وهو النشاط الذي يتّصف باستغلال السلطة من قبل المسؤولين الحكوميّين أو الرسميّين بهدف الحصول على منافع أو فوائد خاصّةٍ منها المنافع السياسيّة أو الإقتصاديّة أو الماليّة أو الاجتماعيّة؛ ومن أهم مؤشّراته ودلالاته:

سلوك الإدارة السياسيّة وممارسة النفوذ الذي يتقدّم على قوّة القانون، ويساهم في تكوين البيئة الملائمة للقيام بالأعمال الفاسدة وحماية الفاسدين والمفدسين، مثل:

- الرشاوى الماديّة والمعنويّة.
- الابتزاز أو ما له علاقة بالضغط المادّي والمعنوي.
- إساءة استخدام السلطة السياسيّة.

- **الفساد الإداري:** وهو استغلال السلطة من قبل المسؤولين الرسميّين بهدف الاستفادة الماديّة المباشرة أو أنّه مجموعة من الأعمال المخالفة للقوانين والأنظمة والقيَم الأخلاقيّة والاجتماعيّة والإنسانيّة والوطنيّة الهادفة إلى التأثير على سير الأعمال في الإدارات والمؤسّسات العامّة بهدف الحصول على المنفعة الخاصّة. ومن أهمّ مؤشراته ودلالاته:

_ خضوع الإدارة العامّة لضغوطٍ وتدخّلاتٍ مستمرّةٍ في عملها لتأمين المواقف الخاصّة على حساب المصلحة العامّة.

_ فعاليّة قنوات التأثير الخارجيّة غير الرسميّة على القرارات السياسيّة والماليّة والإداريّة الرسميّة.

- **الفساد المالي:** وهو يعني عملاً أو نهجاً يؤدّي إلى إنفاق المال العامّ لغاياتٍ شخصيّةٍ وفرديّة، ومؤشّراته ودلالاته:

_ التهرّب من وضع المرسوم والضرائب.

_ عدم استثمار السلطة السياسيّة الرسميّة للأملاك العموميّة وفقاً للمصلحة الوطنيّة العليا.

_ الرشوة.

_ انتشار ظاهرة غسل الأموال ومكسبها بطرقٍ غير مشروعة.

- **الفساد الاقتصادي:** إنّ الفساد الاقتصادي هو إساءة استخدام الأدوار أو الوظائف العامّة أو

الموارد العامّة بغرض المنفعة الخاصّة.[11]

– **الفساد الفكري والثقافي:** إنّ الفساد الفكري والثقافي هو إدخال مفاهيم جديدةٍ ومعلوماتٍ خاطئةٍ بعيداً عن العادات والقيَم للعبث في عقول الشباب والباحثين عن المعرفة.

ج– أسباب الفساد: إنّ تحديد أسباب الفساد هو نقطة الانطلاق للوصول إلى مكافحته، لأنّ التشخيص الصحيح للآفة يسمح بوصف العلاج الناجع؛ من هنا تتعدّد أسباب الفساد بين مجتمعٍ وآخر، ومن أبرزها:

– غياب الإرادة السياسيّة في المكافحة والمحاسبة والرقابة.

– التساهل في تطبيق القوانين والأنظمة.

– عدم الاستقرار السياسي والأمني.

– عزوف هيئات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في مراقبة السلطة السياسيّة.

في لبنان تتنوع أسباب الفساد، وأهمّها:

– **الأسباب السياسيّة:** ضعف تنفيذ السياسات العامّة وحصرها في الفئة الحاكمة التي تسعى إلى تفضيل مصالحها على المصلحة العامّة. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الفئة تخرج من إطار المحاسبة والمساءلة الإداريّة والقضائيّة.

– **الأسباب الإداريّة:** تتعلّق بسير الخلل في عمل الإدارات العامّة على اختلاف أنواعها.

– **الأسباب الاجتماعيّة:** يعتبر العديد من المواطنين أنّ الدولة فاسدة بأغلب مكوّناتها، ممّا يشجّعهم على انتهاك القوانين والأنظمة خصوصاً أنّ المرحلة الأخيرة لحظت غلاءً فاحشاً وثقلاً في الضرائب والرسوم دون أيّ خدماتٍ اجتماعيّةٍ أو إنماءٍ متوازن.

11– الجابري، عبدالله– "الفساد الاقتصادي : أنواعه–أسبابه–آثاره و علاجه"– مصر– مجلة مركز صالح كامل– 2003– عدد 21– ص.11.

القسم الثاني: دور الإعلام في التأثير على الرأي العامّ في مسألة الفساد:

يملك الإعلام قدرةً فعّالةً قادرةً على التأثير النفسي والفكري في الأفراد والمجتمعات، تصل إلى إمكانيّة التأثير في سلوكهم وتوجّهاتهم من خلال تزويدهم بالمعلومات والحقائق.

من جهتها، أثّرت ظاهرة الفساد على محتوى ومضامين النشاط الإعلامي في بعض وسائل الإعلام والمؤسّسات الإعلاميّة في لبنان. وقد خصّصت لها برامج خاصّةً للإضاءة على مخاطر هذه الظاهرة على الوطن والمجتمع.

أدّى تناول هذه الظاهرة في الإعلام إلى إحياء وتنشيط الوسائل الإعلاميّة المهتمّة بها نظراً لإثارتها هذا الموضوع الخطر بجميع أبعاده، ومتابعته من قبل الناس.

وبذلك، ففي المجتمع اللبناني، تغيّرت طبيعة الاستهلاك الإعلامي خلال الأزمات المتناسلة، وتقلّصت البرامج الترفيهيّة لصالح البرامج التي تطرح وتعالج قضايا الناس ومنها قضيّة الفساد وانعكاساتها على مستوى الخدمات ومستلزمات ومتطلّبات العيش الكريم، وازدادت مع قضيّة انفجار مرفأ بيروت في 4 آب من العام 2020 وآثارها السلبيّة المدمّرة على أهالي وسكّان مدينة بيروت وانعكاساتها على القطاعات الاقتصاديّة والصحيّة والتربويّة والخدماتيّة ودور الفساد فيها.

إن الثورة المذهلة في عالم التقنية الرقمية أدت إلى تحول وسائل الإعلان من حقل للمعلومات يتيح حرية التعبير عن الرأي، إلى وسيلة للتفاعل والتواصل والمشاركة وفضح الفساد في غياب دور حارس البوابة. هذه الثورة التقنية لم تأذن فقط بولوج العالم إلي عصر المشاركة وقرب نهاية عصر الرقابة والتحكم بالمعلومات، ولكنها أذنت أيضا بثورة من نوع آخر، هي ثورة سياسية ضد كافة أشكال التحكم والتسلط والاستبداد والفساد.

إن المشاركة هي مفهوم عكس في بعض أبعاده التمرد ورفض كثير من الأوضاع القائمة التي تسند إلى مبدأ التسلط في كثير من جوانب الحياة ابتداء من التنظيم العائلي في كثير من

المجتمعات إلى علاقات العمل في المجال الاقتصادي إلى البعد الإنساني في النظم السياسية التسلطية، وغير ذلك من الأوضاع التي تركز سلطة اتخاذ القرارات المؤثرة في حياة ومصير الأخرين في أيدي فئة محدودة من الأشخاص. [12]

إن ما تقوم به شبكات التواصل الاجتماعي في تعاملها مع قضايا الفساد من خلال ارتفاع سقف الحرية وغياب ما يطلق عليه حارس البوابة وظهور ما بعد التفاعليه علي الانترنت، بحيث أصبح بإمكان أي مواطن أن ينشر ما لديه من مستندات فساد أو يفضح الممارسات الفاسدة التي يتعرض لها على كل المستويات .

وفي الوقت الذي جعل فيه أدوات التواصل الاجتماعي عملية التجمهر وتنظيم المظاهرات أمراً سهلاً، فإنها في المقابل جعلت مهمّة الحكومات الاستبدادية أكثر صعوبة في التحكّم بالناس. ففي الماضي كان كل ما علي الحكومات القيام به هو وضع يدها على الصحف وقنوات التلفزيون والإذاعة وهي مهمّة سهلة تمكنهم من التحكم بحجم وماهية المعلومات التي تصل إلى الناس، ومن ثم التحكم بتصرّفاتهم. ولكن ومع ظهور الإنترنت وتطوّرها لتصبح أداة تفاعل وتواصل ومشاركة، أصبحت مهمّة الحكومات شبه مستحيلة، حيث عجزت كل محاولات الحكومات، عبر الحجب أو المنع أو حتى القطع وإظهار مستندات وفيديوهات مفبركة.

خلاصة القول، إن شبكات التواصل الاجتماعي لم تعد مجرّد أداة للتواصل الاجتماعي كما يوحي به أسمها، ولكنها أصبحت أيضا أداة قوية في يد الشعوب الباحثة عن الحرية والإصلاح والتعبير السياسي.[13]

وإذا أردنا حلّ مشكلة تأثير الفساد والمحسوبيات على الإعلام اللبناني، وجب تحديد أبرز نقاط الضعف في الإعلام اللبناني من أجل معالجتها وهي تظهر بالأمور التالية:

12- شريهان توفيق وشرين كدواني- المدونات السياسية وحرية التعبير كحق من حقوق المواطنة- مؤتمر الإعلام والبناء الثقافي لحقوق المواطنة- أسيوط- جامعة أسيوط كلية الآداب- قسم الإعلام- 2008- ص. 53
13- موسي جواد الموسي وآخرين- الإعلام الجديد... تطوير الأداء والوسيلة الوظيفية- بغداد- 2011- ص. 57

ان الانقسام السياسيّ والمذهبي الحاد الذي يضرب مؤسّسات المجتمع اللبناني كلها، ينعكس بقوّة على وسائل الإعلام. فعلى رغم التجربة الإعلامية الليبرالية الرائدة والغنية في لبنان، لا يزال الإعلام أسير عوامل عدة داخل المجتمع تضعه مباشرةً أمام تناقضاته فتحدّ من نجاحه وتعوق تقدمّه وتطوره. ومن هذه العوامل:

1- الانقسام الطائفي والسياسي: كان لقانون الإعلام المرئي والمسموع أثراً سلبياً سواء من حيث مضمونه أو من خلال طريقة تطبيقه. فهو كرّس محاصصة رخّص البث وتوزيعها بين القوى السياسية والطائفية التي تابعت في مرحلة ما بعد الحرب عملية التعبئة والتجييش والتحريض بتقنيات إعلامية حديثة ومعقدة.

2- الأزمة المالية: شكّلت الفضائيات العربية التي تطوّرت وانتشرت بسرعة متمتعةً بقدرات تقنية ومالية كبيرة، منافسة حقيقية للمحطات اللبنانية. وقد أدى تراجع السوق الإعلاني الداخلي في السنوات الأخيرة إلى تراجع مداخيل وسائل الإعلام اللبنانية على تنوعها، الأمر الذي عمق الأزمة. وقد سعى الإعلام اللبناني إلى البحث عن مصادر تمويل تمكنه من تطوير قدراته التقنية والحفاظ على دوره. فكان من بين أبرز نتائج هذه العملية تعزيز سيطرة رأس المال السياسي على الإعلام في لبنان، وطغيان الترويج السياسي وهمّ الكسب المادي على حساب الرسالة الإعلامية ومضمونها.

3- تردّي المضمون الإعلامي: كرّست وسائل الإعلام الانقسام العمودي للمجتمع بعدما أصبحت امتداداً مباشراً للأحزاب السياسية والطائفية، ولاسيما منذ العام 2005. وانعكس ذلك على مستوى الرسالة الإعلامية، فتدنى مضمونها وتراجع موقع البرامج المرتبطة بمصالح المواطنين وهمومهم وبالسياسات العامة، وهيمنت السياسة وخطب السياسيين على النشرات والبرامج الإعلامية. أما البرامج الإخبارية والسياسية، فلم تعد أكثر من كونها وسيلة لتنفيس الاحتقان السياسي لدى المشاهدين، وهي لم تستطع أن تخلق رأياً عاماً

يسائل ويحاسب لدى المواطنين.[14]

يتأثر الإعلام اللبناني، بشكل كبير بالمحاصصة الطائفية والحزبية وينقسم فيما بينها من دون ترك المجال لأي موضوعية في نقل الخبر والدعاية.

والمواطن اللبناني، الذي غالباً ما ينحاز إلى وسيلة إعلاميّة من دون الأخرى بسبب تأييده الحزبي والطائفي، يشارك هذه الوسائل في الأخبار ويتفاعل معها. فتصبح الساحتين الإعلامية والإعلانية رهينة كل طرف ينقل الخبر المناسب له، وينشر الصور واللافتات التي تؤيد الزعيم مع تجاهل تام لمبادىء الإعلام السليم والموضوعي.

14- واقع الحريات الإعلامية في لبنان 2009-6-14 www.khiyam.com.

ISSN 3006-7294

الخاتمة

إن الحريّة في وسائل الإعلام والابتعاد عن الفساد أمران مترابطان وحيويان لتعزيز الديمقراطية وتحقيق التنمية الشاملة. وعندما يكون الإعلام حرّاً وغير متحيز، يمكنه توفير تغطية إعلامية شاملة ومتوازنة للأحداث والقضايا، مما يمكّن المواطنين من الوصول إلى معلومات دقيقة وموثوقة لاتخاذ قرارات مستنيرة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لوسائل الإعلام الحرة أن تلعب دوراً فعّالاً في كشف ومكافحة الفساد من خلال رصد الأنشطة غير المشروعة وتسليط الضوء على الممارسات غير الأخلاقية.

في الواقع، يمكن أن يكون الإعلام الحرّ والشفاف أداة فعالة في تعزيز الحوكمة الرشيدة وبناء مجتمع يقوم على مبادئ العدالة والنزاهة.

لكل ذلك، عدة اقتراحات ممكن اتّباعها من أجل عمليّة دعم الإعلام الحرّ. ومنها:

– تعزيز المهنية والأخلاق الصحفية، بالتزام الصحافيين ووسائل الإعلام بمعايير الأخلاقيات والمهنية في عملهم، بما في ذلك التحقق من الحقائق وتجنب التحيز في التغطية الإعلامية.

– تشجيع التنوع الثقافي عبر تعزيز التنوع في وسائل الإعلام من حيث الآراء والخبرات والثقافات، مما يساعد على تقليل التحيّزات الطائفيّة والسياسيّة.

– من المهمّ أن يحمي القانون حقوق الصحفيين في التعبير عن آرائهم وتقديم المعلومات بحرية، دون تهديد أو تأثير من السلطات السياسية أو الجهات الطائفية.

– وتعزيز الشفافية ومساءلة الإعلام، بحيث تتبنى وسائل الإعلام سياسات شفافة تتيح للجمهور معرفة مصادر التمويل والتأكد من عدم وجود تحيزات في التغطية الإعلامية.

– ولا نغفل البتة عن أهميّة تشجيع الحوار البناء والتواصل الاجتماعي، بحيث يمكن أن يساهم التواصل الفعّال بين مختلف الأطراف والجماعات في تقليل التوترات السياسية والطائفية، مما

ينعكس إيجابياً على محتوى الإعلام.

إن تطبيق هذه الحلول يتطلب تعاوناً شاملاً بين الحكومة والمجتمع المدني والوسائل الإعلامية والجمهور، لضمان أن يكون الإعلام شريكاً فعّالاً في بناء مجتمع متسامح وديمقراطي.